حق الطفل المولود لأم مصرية في إكتساب الجنسية المصرية الأصيلة المستمدة من الأم

الأستاذ الدكتور حفيظة السيد الحداد استاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

7007

دارالفكرالجامعي

٣٠ ش سوتير الأزاريطة - الاسكندرية ت: ٤٨٤٣١٣٢

المالكاب الإنجاهات العاصرة في الجنسية النواف، دكتور/حفيظة السيد الحداد الناشير ، دارالفكر الجامعي ٠٠ شارع سوتير - الاسكندرية - ت ، ١٩٢٢ (٠٠) حقوق التاليف ، جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز اعادة طبع أو استخدام كل أو جرء ا من هذا الكتاب الا وفقا للأصول العلمية والقانونية التعارف عليها الطبعسة ، الأولى سنة الطبع ، ٢٠٠٢ ٢٠٠١ / ١٧٥٠٩ ، وسياله من الرقيم الدولي 1 - 82 - 160 - 977 - 977 الطبية ، شركة الجلال للطباعة E.Mail: dar-elfikrelgamie(a vahoo.com

ضرورة تعديل نص الفقرة الاولى من المادة الثانية من تشريع البنسية ضرورة تعديل نص ١٩٧٥ والتي تنص على أن «يكون مصريا كل من ولد لأب مصرى» وذلك إيمانا منه بأن النص المتقدم بحالته الراهنة لا يساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تهيمن على المجتمع المصرى في الوقت الحالى ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى لان هذا النص يتضمن إخلالا بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وهو المبدأ الذي كرسته أحكام الدستور المصرى الصادر ١٩٧١ والمعاهدات الدولية الموقعة من الحكومة المصرية علاوة على أنه يخل إخلالا جسيما بالأصول والمبادئ الواجبة الإعمال في إطار النظرية العامة للجنسية .

ولما كان هذا الرأى يعبر عما يجب أن يكون عليه نص المادة المذكورة ، فإننا قبل أن نعرض إليه وإلى الحجج التي استند إليها لدعم

⁼ ۱۹۸۸ ، وأيضا (وما علاقة أمن البلد بطفل صغير ؟!) ، روز اليوسف عدد ١٩٨٨ الصادر في ١٩٩٧/١/٢٧ ، ص٥٥ وما بعدها ؛ وأيضا (جنسية أبناء الأم المصرية بين وزارة الداخلية وأساتذة القانون، ، روز اليوسف العدد رقم ٢٥٩٠ الصادر في ١٩٩٧/٣/٣١ ، ص٧٠ وما بعدها ؛ وأيضا (كيف نحقق مبدأ المساواة في مسائل الجنسية دون إخلال باعتبارات الأمن القومي، ، مجلة العربي العدد ٢٢٥ الصادر في ٤ أغسطس ١٩٩٧ ، ص٩ .

Hafiza El Haddad "La protection des droits de l'homme en Egypte, Quelques Réflexions à propos de l'egalité entre l'homme t la femme dans le cadre du D.I.P.".

بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الانسان الذى عقد فى استراسبورج فى يول 1940 ومنشور فى مجلة الحقوق ، ١٩٩٠ ، العدد الثانى ص١٤٢ وما بعدها وأيضا مؤلفنا : دروس فى الجنسية المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص٢٩٩ وما بعدها .

هذا التصور ، سوف نعوض لتشريع الجنسية الحالى والمبررات التي يستند إليها الفقه المؤيد له والمناهض لتعديل لهذا النص .

موقف تشريع الجنسية الحالى من مسالة حق اكتساب الطفل المولود من أم مصرية للجنسية المصرية الاصيلة المستمدة منها

اعتد المشرع المصرى في تشريع الجنسية الحالى ، شأنه في ذلك شأن التشريعات المصرية المتعاقبة المنظمة للجنسية ، في منح الجنسية المصرية بحق الدم المستمد من الأب بصفة مطلقة وذلك بغض النظر عن جنسية الأم أو مكان الميلاد .

إذ نص في الفقرة الاولى من المادة الثانية من تشريع الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على أن «يكون مصريا كل من ولد لأب مصري» .

وترتيباً على ذلك فإن الطفل المولود من أم مصرية لا يكتسب الجنسية المصرية الأصيلة ، كأصل عام .

ومع ذلك فإن المشرع المصرى تلافيا لظاهرة انعدام جنسية الطفل المولود من أم مصرية ، منح هذا الطفل جنسية الأم المصرية في فرضين استثنائيين وبشرط بحقق أمران نصت عليهما الفقرة الثانية والثالثة من المادة الثانية .

أولهما أن يتم ميلاد الطفل في مصر وثانيهما أن يكون الأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له ، أو لم تثبت نسبة الابن إلى أبيه قانونا .

إذ أن عدم ثبوت الجنسية المصرية للمولود في الحالتين المتقدمتين

من شأنه أن يجعل منه عديما للجنسية نظرا لأنه لا يستطيع اكتساب من شأنه الاب لعدم معرفة الاب أو لعدم تمتع الاب بأية جنسية ، كما جنسية الاب لعدم معرفة الاب أو لعدم تمتع الاب بأية جنسية ، كما أن هذا المولود لن تثبت له جنسية أية دولة أجنبية بالميلاد على اقليمها إذ أن ميلاد هذا الطفل قد تم في الاقليم المصرى .

وإذا كان المشرع المصرى فى تشريع الجنسية الحالى اعتد كأصل عام بحق الدم من الاب كمعيار لإضفاء الجنسية المصرية الاصيلة على الطفل المولود لاب مصرى وذلك دون قيود ، ولم يعتد بحق الدم المستمد من الام المصرية ، إلا بشرط اقترانه بالميلاد على الاقليم المصرى وكون الاب عديم الجنسية أو مجهولها أو لم يثبت نسبة الطفل إليه قانونا ، فإن هذا الحل الذى أتى به المشرع المصرى يلقى استحسان نفر قليل من الفقه فى مصر والذى انبرى للدفاع عنه مستندا إلى مجموعة من الحجج وهو ما سوف نعرض له الآن .

عرض للحجج التي يتمسك بها الفقه المؤيد لتشريع الجنسية الحالي

يذهب جانب قليل من الفقه المصرى (١) إلى الدفاع عن

⁽١) انظر في هذا الجانب من الفقه:

د. ابراهيم أحمد في الندوة التي عقدتها جريدة الاهرام المصرية لحل مشكلات أبناء الأم المصرية المتنزوجة من أجنبي على مدى ٣ حلقات أسبوعيا في الامرام حديثا الأم المورية المتنزوجة من أجنبي على مدى ٣ حلقات أسبوعيا في الامرام حديثا تحت عنوان والام مصر وأبناء الام المصرية» ؛ وانظر ايضا د. حسام الدين فتحي ناصف وجنسية أبناء الام المصرية المطلقة من أجنبي» ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني ، ١٩٩٣ ، ص٩٤٧ وما بعدها ؛ وانظر أيضا مقالات د. محمد الغنام المنشورة في جريدة الاهرام ولاسيما مقالته «رؤية انسانية لأبناء الام المصرية من زوج أجنبي»

التشريع الحالى للجنسية والذى يكرس التفرقة المتقدمة بين الاب المصرى والام المصرية في نقل الجنسية إلى المولود . ويستند هذا الجانب من الفقه إلى مجموعة من الاسباب بعضها يستخدم بشكل تقليدى لتبرير الاعتداد بالاب دون الام في نقل الجنسية . أما الجانب الآخر من الحجج فقد لجأ إليه هذا الفقه للرد على حجج الانجاه المعاصر في فقه القانون الدولى الخاص المنادى بضرورة المساواة بين كل من الاب والام في مجال نقل الجنسية .

وسوف نعرض أولا لهذه الحجج التقليدية ، ثم نعرض بعد ذلك للحجج الاخرى عند تقدير الفقه المؤيد لمبدأ المساواه .

الحجج التقليدية التى يتمسك بها الفقه للدفاع عن تغليب دور الاب فى منح الجنسية المصرية الاصيلة

ويمكن تقسيم هذه الحجج على النحو التالي :

١ - حجة ذات طابع معنوى أو نفسى :

فمن جهة ذهب البعض المؤيد لنصوص التشريع الحالى للجنسية الى ضرورة مباركة موقف المشرع المصرى في الاعتداد بالاب دون الام في نقل الجنسية ، إذ أن الاب هو الأقدر على تنشئة المولود نشأة وطنية أي على غرس الشعور بالولاء في نفسه وهو الشعور الذي يشكل الاساس الروحي للجنسية .

كذلك فإن تغليب جنسية الاب على جنسية الام مرجعه اعتبار الاب رب الاسرة الذي يغلب دوره في تكوين عقلية الولد بالتربية وليس

مبناه مجرد عتبار ميراث الولد لأبيه وإلا قام هذا الاعتبار بالنسبة للام أيضا ، ولأمكن بالتالي القول بأن الولد يكتسب جنسية أمه في الصورة التي نحن بصددها ، وهذا أمر غير مسلم ، ولذا فان الولد يكون أجنبيا منى كان أبوه أجنبيا ولو كانت الأم مصرية (١).

وإلى جانب هذه الحجة ذات الطابع المعنوى أو الروحى استند الفقه إلى حجة أخرى ذات طابع نفعى مادى أساسها فكرة الزيادة الشديدة في كثافة السكان .

٢ - كثافة السكان كمبرر لقصر منح الجنسية الأصيلة على جانب
 الاب المصرى دون جانب الام :

وقوام هذه الحجة أن التشريع المصرى تشريع طارد للجنسية وليس جاذبا لها وذلك بسبب الزيادة الشديدة في كثافة السكان ، وبناءا على ذلك فان السماح للام المصرية بنقل جنسيتها إلى أبنائها من شأنه ازدياد عدد السكان المنتمين إلى الجنسية المصرية وهو أمر يتنافى مع السياسة التشريعية لقانون الجنسية المصرى .

وَإِلَى جَانِب هَاتِينَ الحَجْتِينَ السَّابِقَتِينَ اسْتَخَدَم هَذَا الفَقَه حَجَةَ تُقْلَيْدِيةً ثَالِثُةً قَائِمَةً عَلَى فَكُرةً تَلَافِي ازدُواجِ الجنسية .

٣ - تلافى ازدواج الجنسية :

يرى جانب من الفقه المصرى أن منح الابن المولود لام مصرية

⁽۱) أنظر في عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الاول ، الطبعة الحادية عشر ، ص٣٧٧ ، ٣٧٨

الجنسية إلى المولود وليس العكس .

إذ أنه من الثابت ، أن الام تلعب دورا هاما في تنشئة الطفل ، وهي التي تفكل وجدانه ومن أهمها الشعور بالولاء للوطن .

وحتى دون الزعم بأن دور الام يفوق من هذه الناحية دور الاب ، وعلى افتراض أن كل منهما يؤدى ذات الدور بلذات القدر ، فإن تفضيل أحدهما وهو الاب وجعله قادر وحده على منع الجنسية للمولود دون الام يبدو تفضيل بغير مسوغ وحل لا يسانده منطق ويلو أشبه بالعبث الذي ينزه المشرع عنه .

فإذا انهارت الحجة القائلة بتفوق دور الاب باعتباره رب العائلة نظراً لتفوق دور الام في بث الشعور الوطني لدى المولود أو لتساوى دورها مع دور الاب ، في هذا الصدد ، فإن التسوية بين الاب والام في نقل الجنسية إلى الطفل المولود تعتبر النتيجة المنطقية المترتبة على عدم جدوى هذه الحجة المنهارة ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، فإن ما يزعمه هذا الجانب من الفقه المؤيد لتغليب دور الاب في نقل الجنسية إلى المولود بزعم أن الجنسية المصرية جنسية طاردة تهدف إلى حماية مصر من الانفجار السكاني الذي يهدد الاعتراف للابناء المولودين من الام المصرية بالجنسية المصرية لهم ، مردود عليه بأن الحد من معدلات التزايد السكاني لا يكون بحجب الجنسية المصرية عن الابناء المولودين لأم مصرية يكون بحجب الجنسية المصرية عن الابناء المولودين لأم مصرية ويتمتع أجدادهم وأخوالهم بالجنسية المصرية ويعيشون في مصر

تيلها ويتنسمون هوائها بل ويحاربون من أجلها إذا ما طلبوا لأداء المخدمة العسكرية ، وإنما بالالتجاء إلى الوسائل المعروفة للحد من هذا الانفجار والذي بجحت الدولة أخيرا – وفقا لما تشير إليه إحصائياتها – في الحد النسبي منه .

فخطر الانفجار السكاني لا تتم مواجهته عن طريق اللجوء الخاطئ إلى بتر شريحة من جسد المجتمع المصرى تشكل جزءا لا يتجزأ من كيانه (١).

ولعله من الامور التي يتعين ذكرها في هذا الصدد أن دولا أخرى تعانى من مشكلة الزيادة السكانية مثلما تعانى منها مصر ومع ذلك لم تلجأ من أجل مواجهة هذه الزيادة إلى حجب جنسيتها عن الابناء المولودين لامهات ينتمين إليها بجنسيتهن الوطنية ، بل قررت هذه الدول ، في القوانين المنظمة للجنسية ، حق الابناء في التمتع بجنسية الاولنية سواء تم ميلادهم في إقليم الدولة أو خارجها (٢) ، وهو

⁽٢) أنظر على سبيل المثال في القانون الصيني:

Dominique T. C. Wang "Nationalité, Chine", J. Cl. Nationalité, 1983, no 36 et n 42.

إذ تنص المادة ٤٤ من القانون الصيثى الصادر سنة ١٩٨٠ على أنه «يعتبر صينيا كل من ولد بالصين لاب أو لام صينية» . كذلك تنص المادة الخامسة منه على أنه «يعتبر صينيا كل من ولد بالخارج لاب أو لام صينية بشرط عدم دخوله في جنسية الدولة التي ولد بإقليمها» .

الدر يكفف عن أن الحل الأمثل لشكلة الانفجار السكاني يتعين الدر يكفف عن أن الحل الأمثل لشكلة الجنسية الوطنية عن الابناء البحث عنه بالسلوب آخر غير أسلوب حجب الجنسية الوطنية عن الابناء البحث عنه بالسلوب آخر غير أن هؤلاء بالضرورة ، شأنهم في ذلك شأن المولودين من أم وطنية إذ أن هؤلاء بالضرورة ، شأنهم وطنيون من المولودين من أم إب وطني ، يتعين معاملتهم على أنهم وطنيون من الابناء المنتمين إلى أب وطني ، يتعين معاملتهم على أنهم وطنيون من الناجة القانونية .

ومن جهة أخيرة ، وبالنسبة للحجة القائمة على أن السماح بنقل البحنسية المصرية من قبل الام إلى أبنائها سوف يؤدى إلى ازدواج جنسية هؤلاء الابناء في حالة ثبوت جنسية الاب لهم ، وهو ما يتعارض مع الأصول المثالية في مادة الجنسية ، فإن هذه الحجة مردود عليها بأن تطبيق التشريعات المصرية المتعاقبة المنظمة للجنسية كان يؤدى إلى نشوء حالات عديدة لازدواج الجنسية وهو الامر الذي يتحقق نتيجة لثبوت الجنسية المصري بالخارج جيلا بعد جيل رغم دخولهم جنسية الدولة التي ولدوا على اقليمها .

إذ يتمتع المولود في هذا الفرض بالجنسية المصرية الاصيلة المكتسبة من الاب المصرى بناءا على حق الدم ، وجنسية الدولة الاجنبية المولود على اقليمها بناءا على حق الاقليم .

وإذا كانت الحالة المتقدمة تدرج فيما يمكن أن يطلق عليها الإقرار الضمنى لازدواج الجنسية فان تشريع الجنسية الحالى أقر هذا الازدواج صراحة بنصه في المادة ٣/١٠ على السماح للمصرى الذي يتجنس بجنسية دولة أجنبية بالاحتفاظ بالجنسية المصرية

فتشجيع ازدواج الجنسية هي السياسة المعلنة من قبل ^{المشرع}

المصرى والذى حرص فى المذكرة الايضاحية لقانون الجنسية على ترديد أن ومشكلة ازدواج الجنسية من المشاكل العالمية ولا يمكن لدولة أن تتحمل عبشها وحدها ، بل كل دولة تعمل أولا على مخقيق مصالحها ومصالح رعاياها ولو ضحت فى سبيل ذلك ليس فقط بأصول التشريع والتنسيق بل وبمصالح الدول الاخرى» .

وإذا كان المشرع المصرى قد اعتنق مبدأ تعدد الجنسيات منحيا جانبا الأصول المثالية في مادة الجنسية ونزولا على اعتبارات المصلحة الوطنية ، فإنه لم يعد من المقبول والحال كذلك الاعتراض على منع الطفل جنسية أمه المصرية بدعوى ما يؤدى إليه ذلك من تعارض مع هذه الأصول» (١).

علاوة على التذرع بازدواج الجنسية بوصفه المانع الذى يحول دون الاعتراف بحق الابناء في التمتع بجنسية الام المصرية نظرا لان الاعتراف بهذا الحق يؤدى إلى ازدواج جنسيتهم ، حالة نادرة الحدوث من جهة كما أنها أقل خطورة من الحالة التي تواجه هؤلاء الابناء في حالة عدم نقل جنسية الام إليهم ونقصد بها حالة عدم تمتعهم بأية جنسية (انعدام جنسية).

فمن ناحية لا يؤدى منح المولودين لام مصرية جنسيتها ازدواجا فى جنسية هؤلاء الابناء فى جميع الفروض ، وذلك فى الاحوال التى يولد هؤلاء الابناء فى مصر وتكون دولة الاب لا تمنح الجنسية إلا بناء

⁽۱) انظر مقالة د. هشام صادق ، (مدى حق الطفل) ، المشار اليها سابقا ، ص

على ميلاد الابناء على إقليمها . ففي هذا الفرض لن يكتسب مولاء على ميلاد الابناء على المصرية للام بسبب ميلادهم في مصر الابناء إلا الجنسية المصرية للام بسبب الا ال

الاباء المرابع المربع المربع وحتى في الاحوال التي يكون تشريع جنسية ومن ناحية ثانية وحتى في الاحوال التي يكون تشريع جنسية الاب الاجنبي يمنع الاولاد من أم مصرية جنسية الام المصرية ، أقل سوءا فإن تمتمهم بهذه الجنسية على الاطلاق وهو الامر الذي قل يتعرض من عدم تمتمهم بأية جنسية على الاطلاق وهو الامر الذي قل يتعرض من عدم تمتمهم بأية عدم الاعتداد بحق الابناء المولودين لام مصرية في التمتع بجنسية الام المصرية كأصل عام ، وعدم إقرار قانون جنسية الاب بتمتمهم بجنسيته .

ولا محل البتة في هذا الصدد للتذرع بأن المشرع المصرى قد اعترف للام بدور تكميلي في نقل الجنسية إلى أولادها بناء على حق الدم المقترن بحق الاقليم ، وأن أساس هذا الاعتراف هو تلافي انعدام جنسية هؤلاء الابناء ، إذ أن هذا القول مردود عليه بأن الاعتراف بدور إحتياطي لام في نقل الجنسية إلى أبنائها لن يؤدي إلى انعدام جنسية هؤلاء في الكثير من الفروض .

فالطفل المولود لام مصرية وأب غير معروف أو مجهول الجنسية أو معدومها في إقليم دولة أجنبية لا تعتد بحق الاقليم لمنح جنسيتها ، لن تثبت له جنسية هذه الدولة الاجنبية ، ولن تثبت له الجنسية المصرية ، لتخلف شرط ميلاد الطفل في الاقليم المصرى ، فيعتبر هذا الطفل المولود لام مصرية عديم الجنسية ، محروما من حق من أهم حقوق الانسان ألا وهو الحق في الجنسية .

وقد يرى البعض أن هذا الطفل المولود من أم مصرية خارج مصر وان فاتته فرصة اكتساب الجنسية المصرية الاصيلة لافتقاده لشرط الميلاد في المالية المصرى ، فانه مع ذلك له الحق في المطالبة بمنحه الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد شريطة أن تكون له إقامة عادية في مصر قبل بلوغه هذه السن .

إذ تنص المادة ٣ من قانون الجنسية المصرية على أنه «يعتبر مصريا من ولد في الخارج من أم مصرية ومن أب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية إذا اختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بإخطار يوجه إلى وزير الداخلية بعد جعل إقامته العادية في مصر ولم يعترض وزير الداخلية على ذلك خلال سنة من وصول الاخطارة

ولقد لاحظ أستاذنا د. فؤاد رياض أن دخول الابن في الجنسية المصرية محاط بشروط جعلت منه أمرا صعب المنال . فهذا الابن لا يدخل الجنسية المصرية فور الميلاد وبالتالي اذا لم تثبت له جنسية دولة الميلاد ظل عديم الجنسية حتى بلوغ سن الرشد . علاوة على أنه لا يدخل في الجنسية المصرية بمجرد الطلب عند بلوغ سن الرشد حتى ولو تم له الاستقرار بمصر . إذ أن هذا الدخول مرهون بالموافقة الضمنية لوزير الداخلية المستفادة من عدم اعتراضه خلال السنة التالية لتقديم الطلب .

ومن الملحوظ أن المشرع لم يشترط أن يكون اعتراض وزير الداخلية مسببا مما يجعل اكتساب الجنسية المصرية في هذه الحالة

عاضعا لسلطة الدولة التقديرية وأقرب إلى المنحة منه إلى السق ١١

يتضع من العرض السابق لموقف المشرع المصرى من علم الاعتداد بدور الام في نقل الجنسية إلى أبنائها إلا بشكل تكميل وبشروط محددة ، ومن الحجج التي قال بها الفقه المصرى المؤيد لها الاعجاه ومن الانتقادات الموجهة لهذه الحجج ، ضعف الحل النشياء الذي تبناه المشرع المصرى في هذا الشأن على نحو يكون معه الملائم أن يعدل المشرع المصرى النصوص التشريعية الواردة في نشيع المجنسية الحالي لتلاقي هذا النقص .

ويلجأ الفقه المصرى المعاصر المنادى بتعديل قانون الجنسة من

(۱) انظر مقالة د. فــؤاد ريــاض المنشــورة فى المجــلة المصرية للقانــون الدولى، 19۸۲ ، المشار إليها سابقا ، ص٣ .

ولقد أبرز أ. د. فؤاد رياض أن تشريعات الجنسية المصرية السابقة كانت أكثر رعاة لهذا الابن وأكثر اعتدادا بجنسية الام في مثل هذه الحالات . فتشريع الجنب الصادر ١٩٥٠ لم يكن يعلق دخول هذا الابن المولود بالخارج لام مصرية في الجنسية المصرية على سلطة الدولة التقديرية ، بل كان يرتب الدخول في الجنب المصرية على مجرد الطلب ودون حاجة للاستقرار بمصر . فكانت المادة الثالثة من المصرية على مجهول العنب من أنه : «يعتبر مصريا من ولد في الخارج من أم مصرية ، وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له واختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه من الرشد ، وذلك بإخطار يوجه إلى وزير الداخلية »

وكان تشريع ١٩٢٩ أقل اقتضاء من تشريع ١٩٥٠ . إذ كان يقر بثبون الجنب المصرية فور الميلاد للابن المولود لام مصرية وأب مجهول ، مواء كان الميلاد بمصر أم بالخارج ، إذ نصت المادة السادسة منه على أنه يعتبر مصريا ومن ولد في القطر المصرى أو في الخارج من أم مصرية ، ما دامت نسته لأبيه لم ثلب قانوناه

-16-

أجل الأخذ بعين الاعتبار بدور الام حتى يتساوى مع دور الاب في نقل الجنسية إلى أبنائهما إلى استخدام مجموعة من الحجج والأسانيد نعرض لها فيما يلى:

الحجج المؤيدة للاعتراف بحق الائم في نقل الجنسية إلى ابنائها

يستخدم فقه القانون الدولى االخاص لمؤيد لحق الام في نقل الجنسية إلى أبنائها أسوة بحق الاب في هذا المجال مجموعة من الحجج والاسباب المتساندة (١).

أولها يتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، وثانيها يخص احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وثالثها يتعلق باحترام الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق مصر ، ورابعا ضرورة مواكبة التشريع المصرى للأسس والقواعد الفنية المنظمة لمادة الجنسية .

وسنعرض لهذه الحجج تباعا:

١ - ضرورة تمشى تشريع الجنسية مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في المجتمع المصرى (٢):

لم تكن جنسية الطفل المولود لام مصرية وأب أجنبي معروف

⁽١) انظر في هذه الحجج: المقالات والأبحاث المشار إليها في الصفحة ١ ، ٢ من هذا البحث

⁽٢) انظر مقالات أستاذنا د. هشام صادق ، المشار إليها في الصفحة ١ ، ٢ من هذا البحث ، ولاسيما البحث المقدم إلى مؤتمر الحماية القانونية للطفل المصرى ، المشار إليه سابقا .

الجنسية ، سواء تم ميلاده في مصر أو فسى بحسارجها ، من المسائل الجنسية ، سواء تم ميلاده في مصر أو فسى بحسارجها ، من المسائل الجنسية المطروحة على نطاق البحث قبل الربع قرن الاخانب سواء كانوا عرب أو غير عرب مو ندرة زواج المصريات من الاجانب سواء كانوا عرب أو غير عرب مو ندرة زواج المصريات من الاجانب سواء كانوا عرب أو غير عرب مو ندرة زواج المصريات من الاجانب سواء كانوا عرب أو غير عرب مو ندرة زواج المصريات من الاجانب سواء كانوا عرب أو غير عرب مو ندرة زواج المصريات من الاجانب سواء كانوا عرب أو غير أ

إلا أنه نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الحقبة الاخيرة وما أدت إليه من معاناة الكثير من أبناء الشعب ، بدأت مشكلة الاخيرة وما أدت إليه من معاناة الكثير الموسرين بوجه خاص ، خروجا زواج الفتيات المصريات من الاجانب الموسرين بوجه خاص ، خروجا من حالة الفاقة والحرمان ، في الظهور .

وأيا ما كانت نظرتنا إلى هذه الظاهرة سواء برفضها أو بتأييدها الربالوقوف بجاهها موقفا سلبيا ، فإن هذا الزواج كان ينتهى دائما بانفصال الزوجين وباستقرار الام المصرية مع الابناء ثمرة هذا الزواج في مصر والتي تكون في الكثير من الاحيان الإقليم الذي عاش فيه هؤلاء الابناء ولم يغادروه مطلقا ولا يعرفون وطنا سواه .

وعلى الرغم من انغماس هذه الطائفة من الاولاد المولودين لام مصرية في المجتمع المصرى واندماجهم فيه وتمتع جميع ذويهم من أم وأجداد وخالات وأخوال بالجنسية المصرية ، فان هذه الجنسية تحجب عنهم ويعاملون كأجانب نظرا لان نصوص القانون الحالى لا تكسبهم جنسية الام المصرية ولا يكون لهم سوى الحق في طلب اكتساب الجنسية المصرية الطارئة عند بلوغهم سن الرشد وفقا للشروط السابق الجنسية المهرية الطارئة عند بلوغهم سن الرشد وفقا للشروط السابق الأشارة إليها (۱) ، والتي تتسم بالتعنت وتؤدى في جميع الحالات إلى رفض منجهم الجنسية المصرية ، ناهيك عن اعتبارهم عديمي الجنسية

⁽١) انظر ما سبق ذكره في هذه المقالة ، ص١٣ . ١٤ .

في الفترة السابقة على بلوغهم سن الرشد .

والموقف المتقدم يمثل خطورة أكيدة على وحدة وسلامة وبجانس المجتمع المصرى الذى لا يعترف لجزء من كيانه بالانتماء إليه قانونا على الرغم من التصاق هذا الجزء به من الناحبة الواقعية والاجتماعية ، إلى حد يختلط فيه على الجهات الرسمية تحديد مصرية بعض الاشخاص ، المنتمين إليها من الناحية الواقعية دون القانونية ، فتكلف بعضهم بأداء الخدمة العسكرية ، ويدافعون عن تراب الوطن وتقلدهم الأوسمة نظير الشجاعتهم (١).

فأحقية هؤلاء في التمتع بالجنسية المصرية تقتضي أن يؤخذ بعين الاعتبار هذه الظروف الاجتماعية والواقعية لهذه الفئة من الابناء المولودين من أم مصرية ، فيمنحوا الجنسية المصرية الاصيلة سواء تم ميلادهم داخل مصر أو خارجها ، أسوة بالابناء المنتمين إلى أب مصرى .

وإلى جانب هذه الحجة المستندة إلى ضرورة مواكبة تشريع المجنسية الحالى للظروف الاجتماعية والاقتصادية في مصر نظرا لما يمثله إغفال أخذ هذه الظروف في الحسبان من خطر جسيم يهدد وحدة المجتمع المصرى وكيانه ، يستند الفقه المصرى ، المؤيد لحق المرأة المصرى في نقل جنسيتها إلى أبنائها ، إلى حجة أخرى مستمدة من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وهي الحجة التي سنعرض لها الآن .

⁽۱) انظر مقالة د. هشام صادق ، المنشورة في جريدة العربي ، العدد ٢٢٥، ، الصادرة في ٤ أغسطس ، ١٩٩٧ .

ب عنى الطفل في الجنسية المصرية الاصيلة المستعدة من الإم
 احتراما لعبدأ المساواة بين الرجل والعرأة :

يعتبر مبدأ المساواة القانونية بين الرجل والمرأة من المبادئ التي يعتبر الدساتير على احترامها وتأكيدها . ولم يتخلف الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ عن تأكيد هذا المبدأ .

إذ نص الدستور المصرى في المادة ١١ منه على أن وتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية،

كما تنص المادة ٤٠ من الدستور المصرى على أن والمواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة).

وينطوى تشريع الجنسية الحالى ، الذى يقوم على التفرقة بين الاب والام فى نقل الجنسية للابناء ، على انتبهاك صارخ لمبدأ المساواة بين الجنسين الذى ينص عليه الدستور المصرى فى المادتين السابقتين (١)

ولا يقلل من شأن هذا التمييز الصارخ للرجل عن المرأة اعتراف

⁽١) انظر مقالتنا المشار إليها سابقاً ؛ المنشورة في مجلة الحقوق ١٩٩٠ ، ص١٤٢ وما بعدها .

قانون الجنسية للمرأة بالحق في نقل الجنسية في الظروف الاستثنائية الواردة به وبالقيود المنصوص عليها فيه إذ أن الرجل ينقل الجنسية إلى الابناء المنتمين إليه دون أي قيود وعلى نحو كامل ومطلق .

ومخالفة تشريع الجنسية الحالى لمبدأ المساواة القانونية بين الرجل والمرأة المنصوص عليه في الدستور المصرى ، يقتضى من المشرع المصرى أن يتدخل من أجل تعديل نصوص قانون الجنسية احتراما لنصوص الدستور المصرى .

وتدخل المشرع المصرى لتحقيق هذا الهدف لن يكون أمرا ينفرد به المشرع المصرى وحده في هذا الجال ، إذ أن العديد من مشرعي العالم ، نزولا على اعتبار احترام المبادئ الدستورية ، قاموا بتعديل النصوص التشريعية المماثلة للنص التشريعي الحالي في قانون الجنسية المصرى ، والتي كانت تفرق بين الرجل والمرأة في مجال نقل الجنسية إلى الابناء .

فعلى سبيل المثال تدخل المشرع الألماني ١٩٧٩ (١) ليضع حدا للتفرقة بين دور الاب ودور الام في نقل الجنسية وذلك بالنص في المادة الرابعة فقرة (١) على أن «الجنسية الالمانية تثبت لكل من ولد لاب ألماني وأم ألمانية».

ومن المعروف أن هذا التعديل تم بعد صدور حكم المحكمة

⁽¹⁾ Fritz Sturn "Nationalité: Allemagne (R.F.A.), J. Cl., Nationalite, 1985.

الدستورية الاعتادية بالمانيسا فنى ٢١ مايسو ١٩٧٤ بعسلم دستورية الدستورية الاعتادية بالمانية من قانون الجنسية بال الدستورية الاعاديد. الدستورية الاولى من المادة الرابعة من قانون الجنسية والذي يكسون نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من الالمنانية ، دندا إن يكسب نص الفقرة الأولى نص الفقرة الأولى المولمود لاب ألماني وأم أجنبية الجنسية الألمانية ، بينما لا يكسب المولمود لاب ألماني وأم أورد من من المحنسسة الألم كالزيال المولسود لاب المسامى را المولسود لاب أجنبى وأم ألمانيـة هذه الجنسيـة إلا لو كان الاب معدوم المولود لاب أجنبى وأم

وبعد هذا الحكم حلقة في سلسلة الاحكام الصادرة عن الهكمة ريد. العليا الألمانية بل وقضاء المحكمة الدستورية الانخادية الالمانية ذاتها والتي مرى حرصت على القضاء ببطلان نصوص القانون الدولي الخاص اقواعد الاسناد، المحالفة لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، والتي ترنب على صدورها إصدار القانون الدولي الخاص الالماني الجديد الذي كرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (٢)

كذلك قضت المحكمة الدستورية العليا في ايطاليا في حكمها الصادر في ٩ فبراير ١٩٨٣ بعدم دستورية تشريع الجنسية الإيطالي الصادر ١٩١٢ (٢) والذي كان يقصر حق الام في نقل الجنسية للابر على الحالة التي يكون فيها الاب مجهول أو عديم الجنسية أوله جنسية ولكنه لا يستطيع نقلها للابن ، بينما كان يسمح للاب بنقل

⁽¹⁾ B Verf G E, 37, 214, I P R spr. 1974 no 205.

⁽٢) انظر في تفاصيل هذا الموضوع رسالتنا للدكتوراه ؛

[&]quot;Les Questions Préalables en Droit International Prive", Thése,

Nice, 1984, spéc. p.133 etc.

⁽³⁾ Decision no 30, 9 fev. 1983, Riv der. int. priv., proc. 1983, p.601.

الجنسية بصفة مطلقة ، للحالفة هذا التشريع للدستور الايطالي الذي يقرر الجنسية بصفة مطلقة ، للحالفة هذا التشريع للدستور الايطالي الذي يقرر مبدأ المساواة بين الجنسين .

ولقد نص قانون الجنسية الايطالي الجديد الصادر في ١٩٨٣ في المادة الخامسة منه على أنه «يعتبر مواطنا ايطاليا الطفل القاصر ، حتى لو كان ابنا بالتبنى ، المولود لاب أو لام ايطالية» .

ويعد مبدأ المساواة بين الام والآب في نقل الجنسية للبناء من المبادئ المعترف بها في غالبية دول العالم (١١) بوصفه تطبيقا صريحا لمبدأ المساواة بين الجنسين الوارد في غالبية الدساتير الحديثة لكثير من الدول .

وتقرير مساواة المرأة بالرجل في نقل الجنسية إلى الابناء ليس أمرا قاصرا على تشريعات الدول الاوروبية التي تولى هذا المبدأ احتراما

⁽۱) انظر على سبيل المثال لا الحصر القانون البلجيكي الصادر ١٩٨٤ والذي أقر مبدأ المساواة بين الاب والام في نقل الجنسية للابن إذ نص في تشريع الجنسية الجديد على أنه وتثبت الجنسية البلجيكية لكل من ولد لاب أو لام في الاقليم البلجيكي أو ولد خارج هذا الاقليم اذا كان الاصل الناقل للجنسية مولودا في بلجيكا ؛

أنظر في هذا الموضوع :

Charles - Louis Closset "Nationalité - Belgique", J. Cl. Nationalité, 1985.

وانظر أيضا القانون الاسباني الذي يعترف بالجنسية الاسبانية للمولود من أب أو أم اسبانية أيا ما كان الميلاد ، انظر في ذلك :

Elisa Perez Vera: "Nationalité Espagne", J. Cl. Nationalité, no 51.

خاصا (۱) ، بل أنه أمر ملحوظ بشكل متناهى فى تشريعات البينسية للمديد من الدول المنتمية إلى العالم الثالث وهى الدول التى تتماثل مع مصر فى ظروف التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان ، سواء كانت هذه الدول دولا عربية تشارك مصر ذات التراث الثقافي والحضارى أم دولا غير عربية .

فإذا ركزنا على الطائفة الاولى ، ونقصد بها طائفة الدول العربية ، فإننا نجد أن تشريع الجنسية الصادر في تونس في عام ١٩٩٣ سوى إلى حد كبير بين دور الاب ودور الام في نقل الجنسية إلى الابناء وذلك سواء تم الميلاد داخل اقليم الدولة أم خارجها

إذ نص في الفصل ١٢ من مجلة الجنسية على أنه ويصبع

انظر حول القانون الفرنسي للجنسية :

Jean Merlin: "Nationalité, France", J. Cl. Nationalité, 1993; Paul Lagarde: "La nationalité Française", Dalloz, 2 e ed.

⁽۱) من بين قوانين الدول الاوروبية التي أولت هذا المبدأ معاملة خاصة القانون الفرنسي . فمن المعروف أن هذا القانون كرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في نقل الجنسية منذ قانون الجنسية الصادر ١٩٤٥ إلا أن هذا القانون كان ينطوى على تفرقة بين كل من الاب والام من ناحية إثباته لحق المولود من أم فرنسية في أن يتخلى عن الجنسية الفرنسية عند بلوغه سن الرشد وهو الامر الذي كان لا يسمح للمولود من أب فرنسي الإتيان بمثله . وعلى الرغم من هذا الاثر الهين إلا أن المشرع الفرنسي في قانون ١٩٧٣ ورغبة منه في تحقيق المساواة الكاملة بين الاب والام في نقل الجنسية إلى الابناء وضع حدا لهذه التفرقة وسوى في المادة ١٧ منه بين المولود لاب فرنسي والمولود لام فرنسية من حيث عدم جواز التخلي عن الجنسية الفرنسية المؤلود لام فرنسية الفرنسية المؤلود المؤ

تونسيا من ولد خارج تونس من أم تونسية وأب أجنبي على أن يطالب تونسيا من ولد خارج تونس من أم تونسية وأب أجنبي على من الرشد . أما بهذه الصفة بمقتضى تصريح علال العام السابق على من الرشد . أما بهذه الطالب من التاسعة عشرة فيضبح تونسيا بمجرد تصريح قبل يلوغ الطالب من التاسعة عشرة فيضبح تونسيا بمجرد تصريح قبل يلوغ الطالب من التاسعة عشرة فيضبح تونسيا بمجرد تصريح منترك من أمه وأبيه ا

وما مجدر الاشارة إليه في هذا الصدد أن سلطات الدولة لا تملك منع دخول هذا الابن في الجنسية الثونسية بمجرد تعبيره عن هذه الزغبة (١)

وإذا أخذنا بعين الاعتبار طائفة أخرى من دول العالم الثالث غير العربية فإننا نجد أن المشرع التركى تدخل لتعديل قانون الجنسية التركى الصادر عام ١٩٦٤ ، والذى كان يتضمن حكما مماثلا للحكم الوارد في التشريع المصرى ، وذلك في عام ١٩٨١ ، وأصبح القانون الجديد بعد تعديله ينص على أنه ويعتبر تركيا من ولد لأب أو لأم تركية داخل تركيا أو خارجها (٢).

كذلك فإن المكسيك ، وهي دولة من دول العالم الثالث ، تتفق في ظروفها الاقتصادية مع مصر وتعتبر من الدول التي تعاني من الكثافة السكانية ، ينص قانونها على منح الجنسية المكسيكية الاصيلة لكل من ولد من أب أو أم مكسيكية إذا تم الميلاد في الخارج .

 ⁽١٦) انظر في هذا المعنى د. فـؤاد رياض ، مقـاله المنشـور في المجـلة المصـرية
 ١٩٦٦ ، المثار إليه سابقا ، ص ١١٠ .

⁽٢) انظر في هذا القانون :

Vedat R. Sevig: "Nationalité, Turqué", J. Cl. Nationalité, no 10.

ومن المعروف أن القانـون المكسيكي يبسوى بين كل من خبق ومن المعروف كاسـاس لاكتـــاب الجنسـية المكسيكية فيمنــــ الذم وحـق الاقليــم كاسـاس لاكــــاك بغض النظــر عن جنسـية هذه الجنســة لكل طفل ولد في المكســيك بغض النظــر عن جنسـية الوالدين (۱)

وإلى جانب الحجتين السابقتين اللتين أشارهما الفقه المؤيد الفسرورة تعديل نصوص قانون الجنسية الحالى على نحو يؤدى إلى عقيق المساواة بين الاب والام في نقل الجنسية إلى الابناء ، لجأ هذا الفقه إلى حجة ثالثة مستمدة هذه المرة ليس من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع المصرى ولا بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة التي كرسها الدستور المصرى وإنما تتعلق أساسا بضرورة احترام التوامات مصر الدولية الناشئة عن توقيعها العديد من المعاهدات الدولية ذات الأثر الهام في هذا الصدد .

٣ - ضرورة تعديل نصوص تشريع الجنسية الحالى احتراما
 لالتزامات مصر الدولية :

من المعروف أن المشرع الوطنى يستقل بصياغة القواعد القانونية المنظمة للجنسية ، فهو الذى يحدد طرق اكتسابها وطرق فقدها واستردادها . وبعد الطابع الوطنى للقواعد الحاكمة للجنسية تعبيرا عن مبدأ هام يسيطر على مادة الجنسية ألا وهو حرية كل دولة في تنظيم

Phlippe Couvreur "Nationalité, Mexique", J. Cl. Nationalité.

⁽١) انظر حول القانون المكسيكي :

جنبتها على النحو الذي قراه محققاً لمصالحها . إذ أن مسائل الجنسية تدخل في إطار ما يسمى وبالنطاق الخاص القاصر على الدولة

ويعتبر مبدأ حرية الدولة في تنظيم جنسيتها ، وهو المبدأ الذي ساغه الفكر القانوني في القانون الدولي العام ، نتيجة طبيعية لمبدأ سيادة الدولة . فالدولة لا تمارس سيادتها على قطعة في الاقليم فحسب ، بل هي تمارسها على مجموعة من الاشخاص وتخديد هذه الجموعة هو الذي يرسم للدولة النطاق الذي تمارس فيه هذه السيادة ، ومن ثم يتعين ترك هذا التحديد لسلطانها .

ولقد حرصت الاتفاقيات الدولية ، وكذلك أحكام القضاء الدولي على تأكيد مبدأ حرية كل دولة في تنظيم جنسيتها . حيث نصت المادة الاولى من اتفاقية لاهاى الموقعة في ١٢ ابريل ١٩٣٠ والخاصة بتنازع القوانين في مسائل الجنسية على أن ولكل دولة الحق في تحديد الاشخاص الداخلين في جنسيتها بمقتضى قوانينها الخاصة ه

كذلك فإن المحكمة الدائمة للعدل الدولى قد حرصت على تأكيد المبدأ المتقدم في العديد من فتاويها الاستشارية . من ذلك ما ورد برأيها الاستشارى الصادر ١٩٢٣ في النزاع بين بريطانيا وفرنسا حول مراسيم الجنسية في كل من تونس ومراكش . حيث أكدت المحكمة أن ومسائل الجنسية تعد وفقا للوضع السائد في القانون الدولى من المسائل التي تدخل في إطار الجال القاصر على كل دولة كمبدأ عام المسائل التي تدخل في إطار الجال القاصر على كل دولة كمبدأ عام المسائل التي المدال المسائل المسائل التي المدال المسائل المسائل المسائل التي المدال المسائل المسا

كذلك فإن محكمة العدل الدولية فسى قضية Nonebohm كذلك فإن محكمة العدل الدولية فسى قضية Nonebohm كذلك فإن دولة في أن تنظم بتشريعها الخاص طرق كسب أكدت على حق كل دولة في الجنسية بطريق التجنس الصادر عن اجهزتها حنيتها وكذلك منح هذه الجنسية بطريق التجنس الصادر عن اجهزتها المختصة وفقا لتشريعها المناسبة المحتنبة وفقا لتشريعها المحتنبة المحتنبة وفقا لتشريعها المحتنبة المحتنبة وفقا لتشريعها المحتنبة وفقا لتشريعها المحتنبة المحتنبة وفقا لتشريعها وكذلك منح المحتنبة وفقا لتشريعها وكذلك المحتنبة وقفا لتشريعها وكذلك المحتنبة وكذلك ا

وعلى الرغم من حرية الدولة فى تنظيم مادة الجنسية ، وعلى الرغم من غياب أية سلطة تشريعية عليا تهيمن على مقدرات الدول في هذا المجال فإن حرية الدولة فى هذا الاطار ليست حرية مطلقة . حبث ترد على إرادة الدولة فى مجال الجنسية العديد من القيود أشارت إليها المادة الاولى من اتفاقية لاهاى الموقعة فى ١٢ ابريل ١٩٣٠ . وذلك بذكرها أن حرية الدولة الحى تنظيم جنسيتها يتقيد بالاتفاقيات الدولية والعرف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى مواد الجنسية المعترف الدولى مواد الجنسية المعترف الدولة المعترف المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية الدولة المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية الدولة المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف الدولى والمبادئ القانونية المعترف بها فى مواد الجنسية المعترف القونونية المهادئ المهادئ المهادئ المعترف المهادى والمهادئ المهادئ المها

وتنقسم القيود التي ترد على حرية الدولة في تنظيم الجنسية إلى قيود اتفاقية وقيود غير اتفاقية .

وتعتبر المعاهدات من أهم القيود التي ترد على مبدأ حرية الدرلة في تنظيم جنسيتها .

والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول بشأن مسائل الجنسية سواء كانت هذه المعاهدات معاهدات ثنائية أو معاهدات جماعية . ومثل هذا النوع من القيود لا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة لان هذا القيد قبلته الدولة بمحض إرادتها .

ولقد نصت المبادة ٢٦ من قانبون الجنسية المصرى رقم ^{(ا} لسنة ١٩٧٥ على أنه «يعمل بأحكام المعاهدات والاتفاقيا^{ن النولة} لما 1978 على أنه ويعمل بأحكام المعاهدات والانفاقيات الدولية الناصة بالجنسية التي أبرمت بين مصر والدول الأجنبية ، ولو خالفت الناصة بالجنسية التي أبرمت بين مصر والدول الأجنبية ، ولو خالفت احكام هذا القانون.

ولقد قامت مصر بالتوقيع والتصديق على العديد من المعاهدات الدولية المتصلة بالجنسية سواء كانت معاهدات جماعية أو إقليمية أو ثنائية وتعد معاهدة لاهاى الموقعة في ١٦ ابريل ١٩٣٠ والمتعلقة بتنازع القوانين في مسائل الجنسية من أهم المعاهدت الجماعية التي قامت مصر بالتوقيع عليها مع التحفظ على المواد ٤ ، ١٠ ، ١٠ منها . ومن الجدير بالذكر أن مصر لم تقم بالتصديق على هذه المعاهدة حتى الآن .

ولقد صدقت مصر في ١٩٥٤/٥/١٥ على اتفاقية أعدتها جامعة الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون إليها بأصلهم .

كذلك ، انضمت مصر في ٢١ يونية ١٩٦٥ إلى الملحق الاحتياطي لمعاهدة فيينا الموقعة في ١٤ ابريل ١٩٦٣ والخاصة بالعلاقات القنصلية المنصبة على اكتساب الجنسية .

كما صدقت مصر في أول أكتوبر ١٩٨١ على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأم المتحدة في ١٦٦ فبراير ١٩٦٦ ومن بين المبادئ الهامة التي أقرها هذا العهد (حق كل طفل في اكتساب جنسية).

كدلـك ، انضمت مصر في ١٧ يونيــة ١٩٨١ إلى الانفــافية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ مارس ١٩٥٣

كذلك ، انضمت مصر إلى المعاهدة الدولية التي تهدف إلى القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة والتي تعد واجبة النفاذ فيها ابتداء من ٣ سبتمبر ١٩٨١ . ولقد تخفظت مصر على المواد ٩ فقرة ٢ ، والمادة ١٦ ، والمادة ٢٩ فقرة ٢ (١)

كذلك وضعت مصر تخفظا عاما يتعلق بالفقرات المتنوعة للمادة الدين وخلك في حالة ما إذا كان إعمال هذه النصوص يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية .

ولعله من أهم المبادئ المستفادة من هذه المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر والتي يتعين عليها احترامها إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون الجنسية المصرى السالفة الذكر ، والتي تقضى على أنه يعمل بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية ولو خالفت أحكام هذا القانون ، مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال الجنسية والذي نصت عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقعة ١٩٧٩ والتي تنص في المادة التاسعة منها على ما يلي :

أ - تمنح الدول الاطراف المرأة حقبًا مستاويًا لحق الرجل في

⁽¹⁾ Fouad Riad: "la nationalité. Egypte". Juris. class. nationalité, p.6.

اكليان جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها .

ب منح الدول الاطراف المرأة حقًّا مساويًا لحق الرجل فيما بتعلق بجسية أطفالها .

ولا يتقيد حق الدولة عند تنظيمها لجنسيتها بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها بل يتقيد أيضا بالعديد من القيود غير الانفاقية المتمثلة في الأصول الدولية والأعراف المستقرة في شأن تنظيم مادة الجنسية .

والواقع أن هذه الفكرة الاخيرة نمثل الحجة الرابعة التي يلجأ اليها الفقه المؤيد لضرورة تعديل نصوص تشريع الجنسية الحالى الذي يتعين عليه مواكبة روح العصر والقيم الاساسية السائدة فيه والأصول الدولية في مجال الجنسية.

٤ - ضرورة تعديل تشريع الجنسية الحالى ليتمشى مع الأصول
 المثالية المستقرة في مجال الجنسية

أثبتت الدراسات الفقهية الحديثة أن هناك مجموعة من المبادئ المستقرة في مجال الجنسية أصبحت بمثابة أصولا وقواعد يتعين على كل دولة أن تراعيها عند وضعها للتشريعات المنظمة للجنسية .

ويقع في مقدمة هذه الأصول والمبادئ ، أن الجنسية تعتبر حق من الحقوق الاساسية للانسان شأنها في ذلك شأن الحق في الحياة والحق في الحرية ، فحياة الفرد كما ذكر الاستاذ الدكتور فؤاد رياض الا تقوم لها قائمة ما لم يكن منتميا منذ لحظة ميلاده وحتى لحظة

وفان لدولة ما . ولقد حرصت معاهدة لاهاى بشأن المجنسية والموقع وفان لدولة ما . ولقد خرصت تمتع كل فود بالمجنسية (١) . والوقع ١٩٣٠ على النص على ضرورة تمتع كل فود بالمجنسية (١) .

كذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الانسان نص في المارة وا كذلك فإد حق التمتع بجنسية ماه . منه على أن الكل فرد حق التمتع

كذلك فإن العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية نص على ان ولكل طفل الحق في أن تكون له جنسية.

فإذا كانت الجنسية على اعتبار أنها حق من حقوق الانسان ، بمثابة حق شخصى للفرد ، فإنه يثور التساؤل عن المدين الذي يقع عليه الوفاء بهذا الالتزام ؟

والواقع أن تخديد من يقع عليه عبء الوفاء بهذا الالتزام تفودنا إلى مبدأ آخر من المبادئ المستقرة في اطار النظرية العامة للجنسية وهو مبدأ الجنسية الفعلية .

ويقصد به أن الجنسية التي لا تقوم على رابطة فعلية ووثيقة بين الفرد والدولة لا يعتد بها في المجال الدولي . ولقد أرست هذا المبدأ محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ١٦ ابريل ١٩٥٥ في قضية Nottebohm الشهيرة .

ويؤدى ربط مبدأ حق كل فرد في الجنسية بمبدأ الجنسية الفعلية إلى التوصل إلى النتيجة التالية وهو أن حق الفرد في أن تكون له

⁽۱) انظر د. فؤاد رياض الحق في الجنسية وأساسه في القانون الدولي ، الجلة المصرية للقانون الدولي ، الجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٤٣ ، ١٩٨٧ ، ص١ وما بعدها .

جنسية هو حق في مواجهة دولة محددة بالذات هي الدولة التي يوجد بينها وبينه هذا الرباط الحقيقي الفعلى .

إذ أن الاكتفاء بتقرير مبدأ حق كل فرد في الجنسية بشكل مطلق دون تخديد الدولة التي يجب أن تستجيب لهذا الحق يؤدى كما لاحظ أستاذنا د. فؤاد رياض «إلى اعتبار الحق في الجنسية حق وهمى لا سبيل للحصول عليه إذ يمكن حينئذ لكل دولة أن تتنصل من منح جنسيتها لهذا الفرد بما في ذلك الدولة التي يرتبط بها ارتباطا فعليا ، متذرعة بأن حق الفرد في الجنسية لا يرتب التزاما على دولة بالذات لمنح الجنسية . في حين أنه لا توجد في الواقع دولة غير تلك التي يقوم بينها وبين الفرد رابطة فعلية يقرر لها القانون الدولي منح الجنسية لهذا الفرد ، إذ لا يحق من الناحية الدولية أن تمنح الدولة جنسيتها للفرد طالما أنه لا توجد بينه وبينها رابطة حقيقية ، واذا هي منحتها فانه سيترتب على ذلك عدم الاعتراف بهذه الجنسية خارج حدود الدولة ،

وبهذه المثابة ، فإن حق كل فرد في أن تكون له جنسية يعنى وجود التزام على عاتق دولة محددة بالذات بمنح جنسيتها لمن يرتبط بجماعتها الوطنية ارتباطا حقيقيا وفعليا (١) .

واحترام المبدأين السابقين واللذين يعدا بمثابة قيود ترد على حرية

⁽۱) انظر د. فؤاد رياض : نحو تعديل قانون الجنسية المصرية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخمسون ، السنة الرابعة والتسعون ، ٩٦ ، ص١ وما بعدها ، لاسيما ص٣٠ .

كما قرد على حربة المشرعين الآخرين عند وقيم المشرعين المسرى كما قرد على حربة المشرع المصرى كما قرق عند وقيم المشرع المصرى المجلسية ، يؤدى إلى ضرورة تعديل قانون المجلسية المقوانين المنظمة للجلسية المصرية في نقل الجنسية المصرية الاصيلة إلى المجالي والمساواة بين الام المصرية في نقل الجنسية المصرية الاصيلة إلى المجالي والمساواة بين الام المصرية في نقل الجنسية المصرية الامبلة إلى المجالي والمساواة بين الام المصرية في نقل الجنسية المولودين لها .

فحق هؤلاء في الجنسية حق ثابت في مواجهة الدولة المصرية وحدها دون غيرها ، إذ أنها الدولة الوحيدة التي يرتبط هؤلاء الابناء بها ارتباطا فعليا حقيقيا بانتمائهم إلى الام المصرية من جهة ، الميلاد على الاقليم المصرى ، التنشئة والتربية في مصر إلى غير ذلك من العوامل العائلية والوجدانية التي تربطهم بمصر ارتباطا معنويا .

فهؤلاء الابناء لا يعرفون وطنا سوى مصر ولا يتصور أن هناك دولة اخرى يمكن أن تمنحهم جنسيتها لانعدام صلتهم بها ، حتى وإن وجدت مثل هذه الدولة المتبرعة فإن هذه الجنسية ستكون جنسية مصطنعة ووهمية ولن يعترف بها على الصعيد الدولي

وبهذه المثابة وحماية لهؤلاء الابناء من انعدام جنسيتهم من جهة ، ونظرا لتحقق جميع المقومات المادية والعوامل المعنوية التي تربط هؤلاء الابناء بالدولة المصرية بما يؤكد مجقق فكرة الرابطة الفعلية التي تقوم عليها الجنسية وتتخذها أساسا وحيدا لها من جهة اخرى فإنه يتعين على المشرع المصرى الوفاء بالالتبزام الواقع عليه نجاه الحق الشخصى الثابت لهؤلاء الابناء في الجنسية في مواجهة الدولة المصرية ، بمنجهم الجنسية المصرية الاصيلة المكتسبة من الام ، وهو الامر الذي يتحقق بتعديل المشرع لقانون الجنسية الحالي على نحو

يجعل حقى الام مساو لحق الاب في نقل الجنسية إلى الابناء .

ولقد حاول جانب من الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين الرجل ولمرأة في منح الجنسية توجيه سهام نقده إلى الحجج السابقة التي تمسك بها الفقه المؤيد لمبدأ المساواة . ولما كانت الانتقادات الموجهة من هذا الجانب من الفقه خالفها الصواب ، وتتسم بمجافاتها للحقيقة وتصور الامور على نحو خاطئ فإننا سنعرض لها ونقوم بتفنيدها .

عرض حجج الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين الرجل والمراة في منح الجنسية الاصيلة المكتسبة من الام المصرية والرد عليها

ذهب الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية المصرية الاصيلة المكتسبة من الام المصرية إلى أبنائها ردا على الحجة الخاصة بضرورة مواكبة تشريع الجنسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة في مصر إلى القول بأن الاسرة المصرية التي تدفع ببناتها إلى الزواج من الاجانب إنما بجني ثمرة أخطائها وأنه إذا كان ثمة تدخل تشريعي واجب فهو أن يمنع المشرع إبرام مثل هذه الزيجات أو يضع ما يراه ملائما من قيود على ابرامها (۱)

ومثل هذا القول ، وإن كان جديرا بالبحث والعناية من قبل المشرع ، إلا أن الاولى بالأخذ بعين الاعتبار هو بحث مسألة جنسية

⁽¹⁾ راجع هذا الرأى معروضا في التحقيق الصحفى الذي أجرته صحيفة الوفد بالاسكندرية في عددها الصادر في ١٩٨٨/٣/٢٨ مع أساتذة جامعة الاسكندرية خينما تعرضت لهذه المشكلة تحت عنوان أبناء بلا هوية .

هؤلاء الابناء المتولدين عن هذا الزواج والذين لا يجب أن ينظر إليهم هؤلاء الابناء المتولدين عن هذا الزواج والدين على أن المرفض لا مساهموا أصلا في ارتكابها علاوة على أن المرفض لا يرز أخطاء لم ساهموا أصلا بأولاد الام المصرية التي لتزوج من التقدم يؤدى حما إلى الإضرار بأولاد الام المصريها للزواج منه أجتماعا أو اقتصاديا ولا تدفعها أسرتها للزواج منه أجتماعا أو يترعم أجنى تتحقق الانفصال بينهما ، ويترعم نتيجة للعوز والحاجة ، ومع ذلك يتحقق الانفصال بينهما ، ويترعم أبناؤهما على التراب المصرى والذي قد لا يعرفون أي وطن سواه .

ولذلك فإنه يتعين عند معالجة مسألة جنسية الابناء المولودين لام مصرية الابتعاد عن سياسة الوعظ والعقاب والتنكيل ولاسيما وأن هذه السياسة لن تصيب ، في مقتل ، سوى الطرف الضعيف الأجدر بالرعاية وهو الطفل البائس ، والذي يتعين - إعمالا للمبدأ القانوني بالرعاية وهو الطفل البائس ، والذي يتعين الخاص ، ألا وهو مبدأ حماية المسيطر الآن على جميع علاقات القانون الخاص ، ألا وهو مبدأ حماية الطرف الضعيف (١) - النظر إليه بعين الرحمة والشفقة وليس بعين القسوة والعقاب والردع .

وإذا كانت هذه الحجة التي يتمسك بها الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في منح الجنسية ثبت فشلها لانها تتعارض مع مبدأ حماية الطرف الضعيف في العلاقة القانونية - وهل يوجد أضعف من الاطفال في مواجهة الدولة - فلقد تمسك هذا الجاب من الفقه المناهض لمبدأ المساواة بحجة أخرى للرد على الفقه المؤيد لمبدأ المساواة .

⁽¹⁾ Fausto Pocar: "La protection de la partie faible", Rec. des Cours, La Haye, 1984, T. 188, p.339 et s.

وتلوح هذه الحجة الأخرى ، هذه المرة ، بعصا الشريعة الاسلامية الني يرى هذا الجانب من الفقه أنها – أى الشريعة الاسلامية – لا تعرف مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، ولما كانت مساواة الرجل بالمرأة في نقل الجنسية ليست إلا تطبيقا للمساواة بين الرجل والمرأة بشكل عام ، فإنها مساواة ملعونة لمخالفتها للشريعة الاسلامية (١)

وإقحام الشريعة الاسلامية في هذا الشأن محاولة غير موفقة من قبل مستخدمي هذه الحجة وذلك للاسباب الآتية :

أولا: تنطلق الشريعة الاسلامية السمحاء من مبدأ مساواة المرأة بالرجل وليس عدم المساواة بينهما والادلة على ذلك كثيرة:

فمن ناحية ، إذا كانت الشريعة الاسلامية تنطلق من مبدأ عدم المساواة لترتب على ذلك تفرقتها بين المرأة والرجل في أمر من الامور الاساسية لهذه الشريعة ألا وهو جانب العبادات ، بمعنى أنها كانت تلزم الرجل بأداء عبادات تفوق تلك التي يتعين على المرأة الوفاء بها . ولما كان من الثابت نصا وسنة أن الله سبحانه وتعالى لم يكلف الرجل بتكاليف تفوق تلك التي يتعين على المرأة الإتيان بها ، فإن المساواة بينهما في هذا الجانب تعد هي الأصل العام .

ومن ناحية أخرى ، فإذا ما انتقلنا إلى جانب المعاملات بخد أن

⁽۱) انظر د. حسام الدين فتحى ناصف ، جنسية أبناء الام المصرية المطلقة من أجنبى ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثانى ، يولية ١٩٩٣ ، ص٩٤٧ وما بعدها لاسيما ص٩٥٢ .

الشريعة الاسلامية السمحاء تعترف للمرأة بأهلية كاملة في حمير الشريعة الاسلامية ولم تفرض عليها كما يوجد في انظمة غربية ويشلون الامور المالية ، ولم تفرض عليها على شريعتنا السمحاء ، أن تفقد اسمها البعض بسماحتها وتفوقها على شريعتنا السمحاء ، أن تفقد اسمها عند الزواج وتفقد ذمتها المالية المستقلة بسببه أيضا .

ومن ناحية أخرى ، وهو ما يؤكد نظرة الاحترام الخاصة الني توليها الشريعة الاسلامية للمرأة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الأمة الاسلامية بأن تأخذ نصف دينها وهو الحديث عن السيدة عالية أم المؤمنين رضى الله عنها بقول وخذوا نصف دينكم عن هذا الحميراء، وهي ثقة في قدرة وذكاء هذه المرأة شرف الرسول صلى الله عليه وسلم السيدة عائشة بها وأيضا بنات جنسها .

كذلك فإن تشريف وتكريم الاسلام للمرأة وللأم على وجي الخصوص ثابت بما قرره الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حينما سأله أحدهم : من أحق الناس بحسن صحابتي يا رسول الله . قال المك الله . قال المك . قال : ثم من . قال المك قال : ثم من . قال المك قال : ثم من . قال المك قال : ثم من . قال : أمك .

فتكريم الشريعة الاسلامية للمرأة ومساواتها بالرجل بل وتقديمها في بعض الاحيان عليه أمر ثابت ومؤكد .

وبهذه المثابة ، يبدو لنا أن جميع الآراء التي تنادي بأن الشريعة الاسلامية تضع الرجل في مركز أعلى من المرأة هي آراء ثلبس الفيعات الاجنبية التي يحلو لها ترديد هذه الاقوال لاثبات تخلف الشريعة على ملاحقة روح العصر

ولكى يدلل هذا الجانب من الفقه على وجهة نظره في أن الشريعة الاسلامية لا تعرف المساواة بين الرجل والمرأة استرشد بقول الله تعالى في الآية الكريمة والرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم،

وبقول الله تعالى اولهن مثل الذي عليهم بالمعروف وللرجال عليهم درجة والله عزيز حكيم.

وأيضا بمغايرة أحكام الشريعة بين الرجل والمرأة في الميراث فجعلت للرجل - كقاعدة عامة - مثل حظ الأنثيين وبعدم قبول شهادة النساء بمفردهن وتقوم إمرأتان مقام الرجل الواحد (١).

ولعله من نافلة القول الاشارة إلى أن مسألة البحث في المساواة بين الرجل والمرأة في الشريعة الاسلامية مسألة لا تقتصر على إيراد بعض الاحكام التي تفرق في المعاملة بينها بل في معرفة ما هي الاسباب التي دعت الله عز وجل إلى التفرقة في المعاملة ؛ في شأن بعض الامور دون البعض الآخر .

فمعرفة الحكمة من وراء هذه الاحكام والعلة الداعية إليها تقطع على وجه اليقين أن سبب المغايرة بين المرأة والرجل ليس مرجعه أن الشريعة الاسلامية تضع الرجل في مرتبة تفوق المرأة بل تضع كل منهمافي مرتبة واحدة ولكن نظرا لظروف اجتماعية أو اقتصادية خاصة مرجعها اضطلاع الرجل بجانب من الواجبات والمسئوليات المالية تفوق

⁽١) انظر د. حسام الدين فتحى ناصف ، المقالة المشار إليها سابقا .

تلك التي تتحمل بها المرأة ، قضى الله سبحانه وتعالى بشمتع الرجل بحقوق مالية تفوق تلك التي تتمتع بها المرأة .

وبالتالى لا يمكن أن يقال والحال كذلك أن الشريعة الاسلامية لا تسوى بين الرجل والمسرأة في الحقوق والواجبات بل أن المبدأ العام الذي تنطلق منه هذه الشريعة هو المساواة بينها ، على تحو ما أشرنا إليه أعلاه ، وعدم المساواة هو الاستثناء .

ولما كانت الاستثناءات لا يقاس عليها وتقدر بقدرها فإنه لا يجوز إغفال القاعدة العامة للمساواة بين الرجل والمرأة في غير ما نص غليه شرعا .

فهل تعرف الشريعة الاسلامية نصا صريحا يحرم نقل جنسية الام إلى الابناء ويقصر ذلك على الآباء ؟

ثانيا: حاول الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية الاسترشاد ببعض الآيات لتأييد وجهة نظره في هذا الصدد ومما يؤسف له أن الآيات المسترشد بها لا تنهض دليلا بأى حال من الاحوال على أن حق منح الطفل الجنسية هو أمر قاصر على الاب دونا لام

فعلى سبيل المثال استرشد البعض بالآية الكريمة «ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله» . ولعله من نافلة القول أن الآية الشريفة لا تتعرض البتة لمسألة جنسية الطفل وإنما لمسألة نسبه وهناك فارق ضخم بين النسب والجنسية . فالنسب هو إلحاق للطفل لأبيه أو لأمه في حالة عدم معرفة الاب أي في حالة جهالته وهو حق للصغير ، يصونه من الضياع ، ويشد أزره ويثبت ثقته في نفسه ، وعليه تقوم حقوق أخرى للصغير كحقه في الرعاية والعناية والإنفاق والرضاعة والحضانة والارث ، ولهذا نهى الاسلام الآباء عن إنكار نسب أولادهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه أي يعلم أنه ابنه احتجب الله عنه يوم القيامة وفضحه على رؤوس الخلائق» .

كذلك نهى الاسلام نسبة الاولاد إلى غير آبائهم لقوله تعالى ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فاخوانكم في الدين ومواليكم، . ذلك حكم الاسلام في ضرورة نسبة الاولاد إلى آبائهم دون غيرهم من الاشخاص حال الدنيا .

ولعله مما يتعين الاشارة إليه في هذا الصدد من أهمية نسبة الابن إلى أمه أيضا أن الله سبحانه وتعالى في الاخرة عندما يقوم بالمناداة على عباده لا ينسبهم إلى آبائهم وإنما إلى أمهاتهم . إذ أن نسبة الابن إلى الام من الامور المقطوع بها دون خلاف أو شك .

أما الجنسية فهى الرابطة القانونية والسياسية التي تربط بين الفرد والدولة والتي بمقتضاها يعتبر الفرد جزءا في شعب الدولة يتمتع بالحقوق المترتبة على تمتعه بجنسية الدولة والتي لا يتمتع بها الاجنبي كأصل عام وأيضا يلتزم بالالتزامات التي تترتب على وصف الوطني والتي لا يلتزم بها الاجنبي

وبانهيار هذه الحجة القائمة على مخالفة مبدأ المساواة بين الرجل

والمرأة في الشريعة الاسلامية والتي أثارها جانب من الفقه المناهض لمبدأ مساواة المرأة بالرجل لنقل الجنسية إلى الابناء تشهار أيضا الحجة الثالثة التي لجاً هذا الفقه إلى إثارتها

إذ يذهب هذا الرأى إلى أن تشريع الجنسية الحالى القائم على مبدأ عدم المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية لا يشكل انتهاكا لالتزامات مصر الدولية ، إذ أن مصر عند توقيعها على انفائية القضاء على جميع أشكال التميينز ضد المبرأة قمد مخفظت على نصوصها وذلك إذا كان إعمال هذه النصوص يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ، وهو الامر المتحقق من وجهة نظر هذا الرأى لان هذه المعاهدة التي تنطلق من مبدأ المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة تخالف الشريعة الاسلامية التي لا تقر هذا المبدأ .

واذا كان من الشابت وفقا للعرض الذى قمنا به أن الشريعة الاسلامية تنطلق من مبدأ المساواة ، وليس بها نصوص تتعلق بقصر حق الجنسية للابناء على الرجل ، وبالتالى لا يتصور تعارض المعاهدة معها عندما تقرر مساواة المرأة بالرجل في نقل الجنسية ، وبالتالى يكون هذا التحفظ على غير مضمون وهو الامر الذى ينزه المفاوض المصرى عنه فكيف يُحل هذا التناقض ؟

الواقع من الامر أن التحفظ الذي وضعته الحكومة المصرية على نصوص المعاهدة تخفظا واسعا وعاما لا يرد فقط على نص المادة ٩ فقرة لا الخاصة بمساواة المرأة والرجل في نقل الجنسية إلى أطفالهما بل يرد عليها وعلى نصوص أخرى غيرها من نصوص المعاهدة . إذ تخفظت

مصر أولا على جميع الفقرات الخاصة بالمادة الثانية والتي تقضى بما يلى :

«تشجب الدول الاطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء ، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلى :

أ - ادماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية وتشريعاتها المناسبة الاخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة .

ب - اتخاذ المناسب من التدابير ، تشريعية وغير تشريعية بما في ذلك ما يناسب من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة .

ج - فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الاخرى في البلد ، من أى عمل تمييزى .

د - الامتناع عن مباشرة أى عمل تمييزى أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام .

هـ- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أى شخص أو منظمة أو مؤسسة .

و سرائخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريعي منها لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والانظمة والأعراف والممارسات التي لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والانظمة والأعراف والممارسات التي فشكل تمييزا ضد المرأة ،

ر - الغاء جميع الاحكام الجزائية الوطنية التي تشكل نمييزا ضد المرأة

كذلك مخفظت مصر على الفقرة الثانية من المادة التاسعة والتي نقرر : ٢٠٠٠ - تمنح الدول الاطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما) .

كذلك مخفظت مصر على المادة ١٦ والتسى تنص على أن الله الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الامور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية ، وبوجه خاص تضمن ، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة :

أ – نفس الحق في عقد الزواج .

ب – نفس الحق في حرية اختيار الزوج ، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل .

ج – نفس الحقوق والمسئوليات أثناء الزواج وعند فسخه

د - نفس الحقوق والمسئوليات بوصفهما أبوين ، بغض النظر عن حلتهما الزوجية في الامور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الاحوال الكون لمصلحة الاطفال الاعتبار الاول .

هـ- نفس الحقوق في أن تقـرر ، بحـرية وبـإدراك للنمائج!

عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه ، وفنى الحصول على المعلى والتشقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق .

و - نفس الحقوق والمسئوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الاطفال وتبنيهم ، أو ما شابه ذلك من الأعراف ، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني ، وفي جميع الاحوال يكون لمصلحة الاطفال الاعتبار الاول .

ز - نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة ، بما في ذلك الحق في اختيار أسم الاسرة والمهنة ونوع العمل .

ح - نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها ، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض .

۲ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أى أثر قانونى وتتخذ جميع الاجراءات الضرورية بما فى ذلك التشريعي منها ، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج فى سجل رسمى أمرا إلزاميا» .

كذلك مخفظت مصر على المادة ٢٩ فقرة ٢ والتي تنص على أنه : الأية دولة طرف أن تعلن لدى توقيع هذه الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولا تكون الدول الاطراف الاخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أبدت مخفظا من هذا القبيل .

وتنص المبادة الأولى من المبادة ٢٩ على أنه : فيعرض للغني وتنص المبادة الأولى من الدول الأطسراف حيول تفسيرا أي خلاف بين دولتين أو أكدر من الدول المفاوضات وذلك بناء على تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات وذلك بناء على قطبيق هذه الدول فإذا لم يتمكن الاطراف ، خلال سئة المراف واحد من هذه الدول فإذا لم يتمكن الاطراف على تنظيم المراب واحد من أولئك الاطراف إحالة النزاع إلى معكمة التحكيم ، جاز لأى من أولئك الاطراف إحالة النزاع إلى معكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الاساسى للمحكمة

وإذا كنا قد حرصنا على إسراد النص الكامل للمسواد التي ورد عليها التحفظ العام من قبل مصر على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، فإن الهدف من وراء ذلك هو إظهار أن الفقه الذي يرى أن مصر لا تخالف التزاماتها الدولية بتشريع الجنسية الحالى لانها أوردت تحفظ على نصوص المعاهدة في حالة مخالفا أحكام الشريعة الاسلامية يسير على منهج الولا تقربوا الصلاةا

فإذا كانت مصر التي تعد الشريعة الاسلامية أساسا للتشريع بها تحرص على احترام نصوص هذه الشريعة كل الحرص ، فإن إعمال نص المادة التاسعة من المعاهدة في فقرتها الثنانية النوارد عليها التحفظ لا يمس لا من قريب أو من بعيد أحكام الشريعة الاسلامية الغراء، ومن هناك يسدو التحفظ واردا في غير محله وذلك بعكس نصوص المعاهدة الاحرى التي يرد عليها التحفظ والتي قد تتعارض فعلا مم أحكام الشريعة في حالة إلىزامها للدول الاطراف بإلغاء كل صول التمييز والتي يعد من أبرزها في الشريعة الاسلامية القواعد الغاصة

بميراث الذكر والأنثى في الحالات الاستثنائية التي يفوق فيها نصيب الرجل عن المرأة (١) للاسباب الاقتصادية والاجتماعية السالفة الاشارة إليها .

ولعله مما يتعين ذكره في هذا الصدد أن المادة ٢٨ من المعاهدة المذكورة تنص في فقرتها الثانية على أنه : «لا يجوز إبداء أي مخفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها» . وهو ما يعنسي أنه لا يجوز للدولة أن تأخذ بالشمال ما تكون قد أعطته باليمين.

ولما كان من الثابت أن الشريعة الاسلامية لا تقرر حظرا على حق المرأة في منح جنسيتها لاطفالها ، فإن التحفظ العام الذي وضعته الحكومة المصرية على المادة ٩ فقرة ٢ من المعاهدة والتي تقضى بأن «تمنح الدول الاطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما المعد تخفظا مخالفا من وجهة نظرنا لغرض الاتفاقية وهدفها الذي يتمثل في ضرورة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، لأنه تخفظ قائم على غير أساس ولا يوجد له ما يبرره .

وإذا كانت مخالفة مصر لتعهداتها الدولية أمر ثابت على الرغم من وجود التحفظ المذكور الذى يتنافى مع غرض المعاهدة إذ لا يوجد له سند في أحكام الشريعة الاسلامية الغراء على عكس ما يدعيه البعض ، فإن مخالفة مصر لالتزاماتها الدولية مبعثه أيضا ما يرد

⁽۱) من المعروف أن الشريعة الاسلامية تسوى بين الرجل والمرأة في نصيب كل منهما في الميراث في بعض الأحوال وأهمها في مجالنا هذا المساواة بين الاب والام في الميراث ، إذ أن لكل منهما السدس في حالة وجود الفرع الوارث .

على ارادتها من قبود غير اتفاقية عند تنظيمها لمادة الجنسية وأهم هله على ارادتها من قبود غير اتفاقية عند تنظيمها لمادة الجنسية الفعلية ، وهو القبود ضرورة أن يكون لكل طفل جنسية ومبدأ الجنسية الفعلية ، وهو الأمر الذي سبق أن نوهنا عنه سابقا ،

ولا قيمة البتة في هذا المضمار لما يزعمه البعض ، مخالفا بذلك لما هو مستقر فقها وقضاءا من أن االجنسية الفعلية لها مجالها العامر وهو مجال الجنسية المكتسبة أو المختارة في تاريخ لاحق على الميلاد .

أما مشكلة أبناء الام المصرية فهى تتحرك أساسا في اطار الجنسية الاصيلة التي تقوم على حق الـدم من جهة الاب أو من جهة الام أو على حق الـدم من جهة الاب أو من جهة الام أو على حق الاقليم وهي تثبت للشخص في لحظة ليست لديد قدرة على التمييز ، وهو ما دفع إلى تسميتها بالجنسية المفروضة ، أما الارتباط الفعلى في مجال الجنسية المكتسبة فهو غير موجود منذ البداية (١)

فالدولة سواء تعلق الامر بفرض جنسيتها الاصيلة أو بمنح الجنسية الطارئة تلتزم في كلتا الحالتين بأن يكون فرضها للجنسية قائم على وجود ارتباط فعلى وحقيقى وواقعى بين من تفرض عليه الجنسية أو تمنحه إياها وبين هذه الدولة . ولعل هذا هو ما يفسر أن الجنسية الاصيلة تفرض إما بناء على حق الدم أو حق الاقليم . إذ أنه في هائين الضورتين يتحقق ارتباط حقيقى وفعلى بين من تفرض عليه الجنسية وبين الدولة المانحة لها .

⁽١) انظر مقالة د. حسام الدين فتحي ناصف ، المشار اليها سابقا ، ص٩٥٣

ولقد دفع إحساس الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية إلى أطفالهم بضعف الحجج التي يتمسك بها وافت قارها إلى أى أساس علمي أو منهجي سليم إلى الزج بحجة ما أنزل الله بها من سلطان وهي الحجة المستمدة من اعتبارات الأمن القومي . إذ يتشكك جانب من الفقه المناهض لمبدأ المساواة ، في ولاء الإبن المولود من أم مصرية وأب أجنبي لمصر (1)

ولعل التساؤل الذي يتعين طرحه على هذا الجانب من الفقه هو الآتى : هل مصر وحدها دون غيرها من دول العالم هي التي تولى لاعتبارات الأمن القومي كل هذا القدر من الاهمية على نحو يفهم منه أن دول العالم الاخرى التي تنقل جنسيتها إلى الابناء المولودين من المرأة التي تخمل جنسيتها تتسم بالسذاجة وعدم الإدراك لخطورة اعتبارات الأمن القومي ؟

ومهما يكن من أمر الاجابة على التساؤل المطروح ، فإن الزج باعتبارات الامن القومى في مسألة منح أو حجب الجنسية المصرية من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التالية وهي : ضرورة حجب الجنسية المصرية عن الابناء المولودين لاب مصرى خارج مصر من أم اسرائيلية ويقيمون معها في اسرائيل ؛ وهي نتيجة يغلق هذا الجانب من الفقه عينيه عنها ، بينما ، يحرم الطفل المولود من أم مصرية في مصر من أب عربي من الجنسية المصرية باسم اعتبار الأمن القومي ؟!!

 ⁽۱) انظر مقالات د. محمد الغنام ، المنشورة في جريدة الاهرام ، المشار إليها سابقا .

رلدلك يدو له المام غرابة الشيخة المتقدمة ضرورة طرح فكرة ولا سأن لهذه الفكرة في منح أو سير المام المعرف المام المعرف المام المعرف المسالة كأصل عام كما قال أستاذنا د. هشام معادق المعرفة الاصيلة كأصل عام كما قال أستاذنا د. هشام معادق المعرفة المعرفة المعرفة ومتطورة قستعتصى على المعرفة واعتمارات الأمن القومي فكرة مرنة ومتطورة قستعتصى على المعرفة واعتمارات الأمن القومي واجهتها في التشريعات الخاصة وليس والمعدلية المبنى مما يستازم مواجهتها في التشريعات الخاصة وليس والمعدلية المبنى مما يستازم مواجهتها في التشريعات الخاصة وليس والمعدلية المبنى مما المعرفة المام للجنسية حتى تأتى وسائل حمايتها أكثر فعالية، (١)

ولقد حاول الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية تدعيم الحجج السابقة ، والتي ثبت عدم صحتها ، بحجج أخرى احياطية تتمثل في محاولة التقليل من شأن الآراء العلمية المؤيدة لمبدأ مساواة المرأة بالرجل في نقل الجنسية .

وعلى الرغم من عدم أهمية هذه المحاولة إلا أننا مع ذلك نقضل أن نوليها بعض الاهتمام .

إذ يسزعم هذا الرأى أن هناك السيوع تصور غير سليم لدى تلا من السيدات مؤداه أنهن كنساء يجب عليهم الانحياز دائما لكل ما يتضمن تقريس مزايا أو مكاسب للمرأة بصرف النظر عن قرا السلبي الدي الديرانية المناسب المسرأة المناسب المناسبي المناسب

والواقع أن الخطأ الفادح الذي يقع فيه هذا الرأى مرجعه أن صاحبه يتصور أن الدفاع عن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هي أم

⁽۱) انظر د. هشام صادق ، جریدهٔ العربی ، العدد ۲۲۵ الصادر فی ^{ع أغسطو} ۱۹۹۷ : هر ۹

 ⁽۲) انظر مقالة د. محمد الغنام المنشورة في جريدة الاهرام والمثار البهاسافا

يتعلق بجنس المرأة بينما يتعلق الامر بمشكلة أخرى تماما وهي مشكلة يتعلق بجنس المرأة بينما يتعلق الامر بمشكلة أخرى فإن المدافعين عن حقوق الانسان ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن المدافعين عن هذا الرأى لحسن الحظ ، غالبيتهم من الاساتذة العلماء الذين ساهموا في تكوين العقلية القانونية لهذا الجيل والجيل الذي سبقه والاجيال اللاحقة عليه بإذن الله .

علاوة على أن الدفاع عن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية إلى اطفالهما لا يتعلق الامر فيها بتقرير مزايا أو مكاسب للمرأة بقدر ما يتضمن الاعتراف لطفل عديم الجنسية بحق له في الجنسية وهو أمر لا يتضمن أى أثر سلبى ، بل على العكس يهدف إلى الحيلولة دون حدوث أثر سلبى هو إنعدام الجنسية وتحقيق نتيجة إيجابية لهذا الطفل ، بإكسابه للجنسية المصرية منذ ميلاده .

وبهذه المثابة يبدو الدفاع عن حق المرأة في نقل الجنسية إلى أبنائها ، ليس دفاعا عن حق أو ميزة للمرأة منظورا إليها كجنس مخالف لجنس الرجل ، وإنما هو دفاع عن حق من حقوق الانسان والانسان المعنى أولا وأخيرا في هذا المقام هو الطفل المولود من أم مصرية وأب أجنبي .

ومن هنا يكون التشكيك حول صلاحية المرأة لتولى الوظيفة العامة ما دام انحيازها لبنات جنسها أقوى من إنحيازها لمصالح وطنها هو تشكيك في غير محله بل ويرد القصد في هذا الامر على المتمسكين بهذا الرأى والذين أعماهم التحيز لجنسهم وإخلاصهم لمراكزهم الرسمية في الدولة عن المصالح الحيوية للدولة ذاتها وعن

المصالح المشروعة لفئة من البشر ، هم الاطفال ، الذين يرتبطون بهذه المصالح المشروعة لفئة من البشر ، هم الدولة احتراما للقيود الاتفاقية وغير الدولة برابطة حقيقية وفعلية تلزم الدولة المشروعة لهذه الفئة ، بمنحهم الاتفاقية الواردة عليها واحتراما للتوقعات المشروعة لهذه الفئة ، بمنحهم الجنسية ،

كذلك ينعى هذا الجانب من الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نقل الجنسية على الباحثين المؤيدين لمبدأ المساواة عدم الالتزام بتحرى الدقة وإجراء الدراسة الجديرة .

ولعله بما يؤسف له أن هذا الانتقاد في غير محله ، بل كان يتعين على الباحث الذي أبداه ، أن يتحرى بنفسه الدقة في بعث قيمة التحفظ الوارد على نصوص معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

فالتحفظ العام الوارد على نصوص المعاهدة مرهون إعماله بعدم تعارض نصوص المعاهدة بأحكام الشريعة الاسلامية ، ومرهون أيضا بأن لا يتعارض هذا التحفظ مع الغرض من المعاهدة .

ولو كان صاحب الرأى المشار إليه أعلاه تفحص هذا الامر بجانب من البحث العلمي والتدقيق الملائم لاكتشف وجه الحقيقة ولامتنع عن إسداء النصيحة بل كان قام بتوجيهها إلى نفسه أولا وأخيراً ، هذا من جهة

ومن جهة أخرى ، فإننا نتشكك في صحة ما ينسبه صاحب الرأى المتقدم إلى أستاذنا الفرنسي Paul Lagarde من رأى إذ لم يصدر عن هذا الاستاذ ، وذلك في حدود علمنا بالمؤلفات العلمية

الخاصة بهذا الفقيه ، أى رأى يفهم منه صراحة أو ضمنا مؤازته لمبدأ الخاصة بهذا الفقيه ، أى رأى يفهم منه صراحة أو إنتقاصه من مبدأ عدم المساواة بين المرأة والرجل في هذا الخصوص .

Marine of the second and the second

Control of the Control of Asian San Asia

Marion of mades.

يحرص المنتغلون بعلم القانون على التذكير دائما بأن القانون يعد في المقام الاول ظاهرة اجتماعية تؤثر في المجتمع وتتأثر به ويقام نقدم الدولة عادة بمقدرتها على التضاعل مع جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وبعدى قدرتها على امتصاصها من خلال القواعد القانونية الملائمة والتي تأخذ بعين الاعتبار هذه التطوران الاقتصادية والاجتماعية

ولقد أبرزنا أن المجتمع المصرى قد شهد في الربع قرن الاخيرة العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت فئة من الابناء المنتمين إلى التراب المصرى من الناحية الواقعية ومع ذلك تضن عليهم الدولة المصرية بجنسيتها ، على الرغم من الخطورة الكامنة في هذا الامر . فهؤلاء الابناء المصريين من الناحية الواقعية دون القانونية ، والذين يلفظهم القانون المصرى ، هم فلذات أكباد أسر مصرية ، يؤرقها بطبيعة الحال أن ترى أبنائها يعاملون كالاجانب ، من حيث تطلب بخقق شروط الاقامة القانونية فيهم ... إلخ النتائج المعروفة سواء ما نعلق منها بالتعليم وغيره والناجمة عن النظر إليهم باعتبارهم أجانب وليسوا مصريون .

ونظرة القانون المصرى الحالى إلى هذه الطائفة من الابناء المولودين لأم مصرية ، أمر في غير محله وينبغي على المشرع المصرى أن يتراجع عن هذه النظرة المتجمدة غير السديدة إلى هؤلاء الابناء الاستعال النام عن الحجج التي لجأ إليها الفقه الرسمي المدافع عن

وجهة نظر المشرع المصرى حجج ثبت ضعفها وبهتانها ، على نحو ما أبتناه من خلال هذه الدراسة . أبتناه من خلال هذه الدراسة .

وبوسع المشرع المصرى أن يلحق بركب الانجاهات الحديثة المعاصرة في إطار القانون الدولي الخاص ، تلك الانجاهات التي تتفق من ناحية مع الشريعة الاسلامية السمحاء التي لا تعرف التمييز بين الرجل والمرأة بشكل مطلق ، وتكرس مبدأ مساواة المرأة بالرجل كأصل عام .

كما أن هذه الانجاهات تتمشى من ناحية ثانية مع الدستور المصرى الذي يكرس المساواة بين المرأة والرجل .

علاوة على أن تعديل تشريع الجنسية الحالى على نحو يمنح الام حق مساو للاب في نقل الجنسية إلى أبنائها ، هو بمثابة احترام لتعهدات مصر الدولية والقيود الواردة على إرادتها عند وضعها لتشريع الجنسية سواء كانت هذه القيود اتفاقية مرجعها المعاهدات التي وقعت أو صدقت عليها مصر أو القيود غير الاتفاقية المنبثقة من العرف والقضاء الدولي ...

فاحترام المشرع المصرى لهذه القبود ، يترجم بضرورة اعترافه للطفل المولود من أم مصرية بحقه في الجنسية المصرية على اعتبار أن هذا الحق من حقوق الانسان ، هذا الحق من الحقوق اللسيقة بالشخصية أو حق من حقوق الانسان ، ولاسيما وأنه لا توجد دولة أخرى مدينة بالوفاء بهذا الالتزام الواقع على علته ، سوى الدولة المصرية :

مقدمة الجنسية الحالى من مسألة حقاكتساب الطفل ٢ موقف تشريع الجنسية المجالي المصرية الاصيلة المستمدة المولود من أم مصرية للجنسية
منها الله الله الله الله الله الله الله ا
الجنسية الحالي المسك بها الفقه للدفاع عن تغليب ٥
- الحجج التعليمة بي منح الجنسية المصرية الاصيلة دور الاب في منح الجنسية المصرية الاصيلة مور الاب في منح الجنسية أو معنوى محجة ذات طابع نفسي أو معنوى
۲ - كثافة السكان كمبرر لقصر منح الجنسية الاصيلة على ٦ - كثافة السكان كمبرر لقصر منح الجنسية الاصيلة على ٦ - جانب الام جانب الام
 ٣ - تلافى ازدواج الجنسية - تقدير حجج الفقه المناهض لحق الام فى نقل الجنسية إلى ٧
أبنائها - الحجج المؤيدة للاعتراف بحق الام في نقل الجنسية إلى ١٥
أبنائها

- ١ ضرورة تمشى تشريع الجنسية مع التطورات الاجتماعية ١٥
 والاقتصادية المعاصرة في المجتمع المصري
- ٢ حق الطفل في الجنسية المصرية الإصيلة المستمدة من ١٨
 الام احتراما لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة
- ٣ ضرورة تعديل نصوص تشريع الجنسية الحالى احتراما ٢٤

والتزامات مصر الدولية مصرورة تعديل تشريع الجنسية الحالي ليتمشى مع ٢٩	*
الاصول المثالية المستقرة في مجال الجنسية	
عرض حجج الفقه المناهض لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ٣٣	
معرس المنابعة المنطقة المنطقة المنابعة عن الام المصرية والرد المنابعة المنابعة المنابعة والرد	
عليها	A STATE OF
Y	